www.azzaman-iraq.com
www.azzaman.com
www. azzaman.net
www. azzamanaljadeed.com
www. azzamansport.com
AZZAMAN ARABIC DAILY NEWSPAPER PUBLISHED
BY AZZAMAN Foundation
Email: azzaman_iraq.com
Emial: postmaster@azzaman.com
Editer@ azzamansport.com (for Azzaman Sport)

الزمان
عربية دولية يومية مستقلة
AZZAMAN.COM

طبعة العراق

Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. Issue 6627 Saturday 4/4/2020

الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6627 السبت 11 شعبان 1441 هـ 4 من نيسان (أبريل) 2020م

اخلاء: موظفو السفارة الأمريكية في العاصمة بغداد خلال اخلائهم من قبل قوات المارينز ونقلهم الى الولايات المتحدة الامريكية

الأمين يدعو لتخطيط مسبّق يخفّف تداعيات الطوارئ والأولويات محاربة الفساد

خبير لـ (الزمان): الإجراءات الحكومية للحد من آثار كورونا لن تداوي جروح الفقراء

بغداد - عبد اللطيف الموسوي

اكد خبير اقتصادي ان الاجراءات الحكومية المعلنة للحد من الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا على الطبقات الفقيرة لن تداوي جروح هؤلاء برغم انها جيدة عازيا الامر الى غياب التخطيط المسبق جراء الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة والافتقار الى تعداد سكاني فضلا عن عوامل اخرى. وقال ملاذ الامين لـ (الزمان) امس ان(وزارة التخطيط في الواقع لا تمتلك بيانات حقيقية عن السكان لعدم إجراء تعداد سكاني منذ أكثر من عقدين وهذا الأمر ينعكس على حقيقة اجراءاتها الخاصة بايصال المعونات للعوائل الفقيرة والمحتاجة) مضيفا ان (الوزارة لم تجر إحصاء جديا بعدد العاطلين وانما اكتفت بدعوة العاطلين لتقديم بياناتهم الى وزارة العمل للتاكد من أنهم عاطلون وهذه الطريقة ليست فعالة أو يمكن أن ينتج عنها بيانات دقيقة) موضحا ان (اغلب الذين قدموا المعلومات عبر الموقع الالكتروني للوزارة لم يكونوا في الحقيقة عاطلين إلى جانب أن آلاف العاطلين الحقيقيين لم يدلوا بمعلوماتهم لعدم ثقتهم باجراءات الحكومة..ناهيك عن حلقات الفساد التي كشفت في ملفات الأسر المتعففة والارامل والمطلقات والرعاية الاجتماعية وغيرها) ومضى الامين قائلا (أضف إلى ذلك أن الحكومة لم تكن مستعدة لهذه الجائحة صحيا وماليا بوصفها دولة متكاملة لها ايرادات ومصروفات وموازنة يجب أن تضع في حساباتها لكل سنة نسبة من الإيرادات للطوارىء كالحروب والكوارث والازمات والفيضانات وهذا يعود لأسباب

صالح الحسني

سياسية وامنية وتذبذب أسعار النفط وزيادة المديونية إلى جانب تفشي الفساد وعدم التمكن من القضاء عليه ..لذا فأن الاجراءات المعلن عنها كجهد يعد انجازا كبيرا رغم انه بحسب تقديري لا يداوي جروح عوائل الفقراء والعاطلين والمحتاجين الحقيقيين) داعيا الحكومة الى(أن تسعى بكل جهدها بعد عبور مرحلة كورونا لاجراء تعداد سكاني مع أتخاذ اجراءات واضحة للتعامل مع ايرادات اقليم كردستان وحصته من الموازنة إلى جانب محاربة الفساد والقضاء عليه وتوفير فرص عمل للعاطلين ودعم القطاع الانتاجي العام الخاص وتحجيم الاستيراد). واعلن وزير التخطيط نوري صباح الدليمي تخصيص مبلغ 300 مليار دينار للمتضررين من الأزمة. جاء ذلك خلال استعراضه مع خلية الأزمة النيابية التوصيات واستراتيجية العمل والاجراءات التي مضت اللجنة في تحقيقها باجتماعها الاول لمعالجة الانعكاسات الاقتصادية على المتضررين من جائحة كورونا .

ملاذ الامين

ونقل بيان تلقته(الزمان) عن الدليمي تأكيده خلال الاجتماع الموسع مع خلية الازمة النيابية الذي حضره ايضا وزير الزراعة،(رصد مبلغ 300 مليار دينار لمن تضرر من الازمة، ممن لا يتسلم راتبا من الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية، والعمل على إعفائهم من اجور الكهرباء والماء والخدمات حتى نهاية الازمة).من جهته استعرض وزير الزراعة التوصيات التي قدمتها اللجنة للنواب بهدف اقرارها، والتي كان من اهمها اطلاق جميع الاعفاءات المتاحة لاستيراد المواد الغذائية والزراعية لسد الاحتياج الكامل للمواطن، وإعفاء الشركات والفلاحين والمزارعين المتعاقدين لعام 2020 وفقا لكافة القوانين من بدلات الايجار، وتأجيل تسديد القروض والمبالغ المستحقة بحق المقترضين من المصرف الزراعي، وتأجيل تسديد القروض والمبالغ المستحقة لعام 2020 للفلاحين والمزارعين جراء اقتراضهم مبالغ لشراء المكائن والمعدات والمستلزمات الزراعية من

نوري صباح الدليمي

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية. وفي شأن متصل اوصت لجنة الإقتصاد والاستثمار النيابية بتخفيض رواتب من هم بدرجة مدير عام فما فوق بنسبة 60بالمئة وتخصص لشمول أعداد إضافية بشبكة الرعاية الاجتماعية ممن ليس لهم دخل شهري. وتضمن بيان للجنة حمل توقيع عضو اللجنة مازن الفيلي توصيات اخرى تمثلت بـ(اعتماد ادخار اجباري بسندات حكومية للموظفين الذين تزيد رواتبهم على ثلاثة ملايين وبنسبة 20بالمئه من رواتبهم بسعر فائدة يستوفى عند تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد وألغاء النفقات الاستثمارية في موازنة 2020 والنفقات الجارية للأبواب غير الأساسية كالمستلزمات السلعية والخدمية والنفقات الرأسمالية التي تتضمن مصاريف غير مبررة في الظروف المستقرة فكيف في مثل هذه الظروف الاقتصادية الخطيرة. وتخصيص موازنة طوارئ خاصة لتغطية متطلبات مكافحة وباء كورونا ويصرف منها للمتطلبات التشغيلية والاستثمارية وفق أولويات محددة بضوابط ومعايير الواقع الصحي وتحدياته) كما دعت التوصيات التي وصفتها اللجنة بأنها اولية الى (استيفاء الأموال المستحقة والضرائب المفروضة على شركات الهاتف النقل دون اي تاخير أو تقسيط والاتفاق مع شركات جولات التراخيص على تقليل التكاليف غير الضرورية من جهة وتسديد مستحقات عملها الحالي بالنفط بدلًا من النقد لتقليل الخسائر التي تلحق العراق من جراء انخفاض أسعار النفط.واعتماد إجراءات صارمة في الرقابة واستحصال الإيرادات غير النفطية وخاصة في المنافذ الحدودية ولجميع المحافظات والإقليم وتقيد ايرادا اتحاديًا يتم توزيعه بعدالة بين جميع العراقيين. وتأجيل تسديد جميع الديون الخارجية ومنها تعويضات الكويت) واكد البيان ضرورة (تأجيل العمل بجميع الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الجوار أو الصين في الوقت المنظور خصوصًا وان مجالاتها ليست اولوية ولكون بعضها مجحفة بالعراق.

وإلزام الإقليم بتسليم جميع النفط المنتج لوزارة النفط لتسويقه اتحاديًا وبخلافه يتم تحويل تخصيصاته المرصودة في الموازنة لتوزع بين باقي المحافظات العراقية وفق النسبة السكانية ، وهي موازنة تصل لمايقارب 15تريليون دينار ويلزم الإقليم بدفع قيمة اي كمية من النفط يبيعها خارج السياق الاتحادي القانوني واحتسابها من ضمن موازنته.

وإصدار سندات وطنية للمواطنين عن طريق المصارف الحكومية وبسعر فائدة مشجع تستوفى عند تحسن الأوضاع الاقتصادية لتمويل الموازنة الضرورية بالتخصيصات المهمة مع تفعيل جهود مكافحة الفساد وخصوصاً ملفاته الكبرى لتحصيل الأموال الطائلة التي استولى عليها الفاسدون وإعادة تخصيصها للموارد وابواب الصرف المهمة.وايجاد آليات سريعة وسهلة وشفافة لايصال مواد البطاقة التموينية و رواتب رعاية الشبكة الاجتماعية خلال أسبوع وبما يكفي لتغطية الحاجة للمشمولين بها لمدة شهرين على الأقل).

في غضون ذلك رفضت اللجنة الماليَّة النيابية

اي استقطاع في رواتب الموظفين لدعم خلية الأزمة المعنية بكورونا.وقال عضو اللجنة ماجد النائلي في بيان تلقته(الزمان) امس انه (لا يوجد سند قانوني أو صلاحيَّة لاستقطاع جزء من رواتب الموظفين)مبيناً أنَّ (فكرة الاستقطاع طرحتْ في مجلس النواب استجابة للضغط الشعبي الداعي لتخفيض رواتب الدرجات العليا من موظفي الدولة بوصفه موقفاً وطنياً وتفاعلاً مع ما يمرُّ به من ظروف صحيَّة واقتصاديَّة نتيجة لتَفشي وباء كورونا).

وأضاف الوائلي أنَّ (اللجنة تتدارس عدداً من الحلول والمقترحات التي تخفف من الأزمة الاقتصادية عن طريق وسائل التواصل الالكترونيَّة مع أعضائها)، مؤكداً (حرص اللجنة على عدم المساس برواتب الموظفين، وتوجيه الاهتمام إلى تخفيض الإنفاق العام). وكشف عن تبني (اللجنة (مقترحاً لتعديل قانون التقاعد لجدولة الإحالات على التقاعد كل أربعة أشهر مالية)، مؤكدا (رفع التعديل إلى رئاسة مجلس النواب، إلا أنَّ العطلة التشريعيَّة حالت دون التصويت عليه).

خبير : لا رابط بين سحب تعيين الكبيسي وتكليف الزرفي

القضاء يطالب البرلمان بمعالجة الفراغ الدستوري في الإتحادية

بغداد - قصي منذر

افاد مجلس القضاء الاعلى بسحب ديوان رئاسة الجمهورية المرسوم الخاص بتعيين القاضي محمد رجب الكبيسي عضوا اصليا في المحكمة الاتحادية. وقال المجلس في بيان تلقته (الزمان) امس إن (ديوان رئاسة الجمهورية قرر سحب المرسوم الخاص بتعيين الكبيسي عضوا اصليا في المحكمة الاتحادية تماشيا مع قرار الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية الذي صدق قرار محكمة بداءة الكرخ القاضي بإلغاء المرسوم لمخالفته القانون)، واضاف أنه (نظرا لثبوت حصول الفراغ الدستوري والقانوني الذي حذر منه القضاء الأعلى في اكثر من مناسبة بسبب إلغاء المحكمة الاتحادية المادة 3 من القانون رقم 30 لسنة 2005 وهو النص الوحيد الذي كان نافذا في حينه والذي بموجبه يتم تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية فإن على مجلس النواب الإسراع في تشريع النص البديل لمعالجة الفراغ الدستوري والقانوني المتمثل بعدم وجود محكمة مكتملة النصاب يحتكم اليها في المنازعات الدستورية والقانونية). واطلعت (الزمان) على قرار نائب رئيس محكمة التمييز الاتحادية زيدون سعدون بشان الغاء المرسوم الجمهوري الخاص بتعيين الكبيسي الذي جاء فيه ان (الكبيسي انتهت صفته القضائية وسقطت حكما عضويته الاحتياط في المحكمة بعد احالته الى التقاعد في الاول من تموز عام 2018يضاف اليه ان اصل الترشيح عضوا احتياطيا ومن ثم تعيينه فيه خلل قانوني وتجاوز لا يمكن انكاره يجعل عضويته باطلة ابتداء وانتهاء، كون ترشيحه لم يصدر من القضاء)، مضيفا ان (المادة 3من قانون رقم 30لسنة 2005تحصر جهة الترشيح القضاء وان قيام رئيس المحكمة بهذا الامر غير قانوني وباطل ولاسيما ان المادة /5اولا من نفس القانون قد نصت على دعوة رئيس المحكمة اعضائها للانعقاد قبل الموعد المحدد بوقت كاف ويرفق بكتاب الدعوة جدول الاعمال وما يتعلق به من وثائق بحيث لا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور جميع الاعضاء)، مشيرا الى انه (بعد احالة القاضي فاروق السامي الى التقاعد اصبح عدد اعضاء المحكمة ثمانية وهم الرئيس وسبعة اعضاء دائمين وهذا التشكيل العددي ناقصا ولا يمكن للمحكمة الانعقاد به لان نص القانون على تكوين المحكمة وانعقادها من تسعة اعضاء)، لافتا الى (عدم وجود اي نص دستوري او قانوني بعد الغاء المادة 3من القانون ذاته الذي يعطي الشرعية والحق لجهة ما بترشيح القضاء للعضوية الدائمية في المحكمة ومن ثم التعيين)، وتابع انه (ازاء هذا الفراغ الدستوري والقانوني لا يمكن معالجة هذا النقص بمخالفة و خطيئة دستورية وقانونية اخرى تمثلت بترشيح ومن ثم تعيين الكبيسي عضوا اصليا في المحكمة مما يعد ذلك باطلا والبطلان هو والعدم سواء مما يستوجب اجابة دعوى المدعي بطلب الغاء المرسوم الجمهوري رقم 4في 20كانون الثاني 2020الذي استند اليه المدعي الاول / رئيس المحكمة الاتحادية في الامر القضائي الصادر في نفس التاريخ والغائه هو الاخر الخاص بتعيين الكبيسي)، مشددا على (اشعار رئاسة الجمهورية لتنفيذ ذلك وهذ ما قضى به الحكم المميز الذي جاء صحيحا وموافقا لاحكام القانون وتأسيسا على متقدم ، قررت المحكمة تصديق الحكم ورد الطعنين التمييزيين مع تحميل كل واحد من المميزين رسم تمييز المدفوع من قبله). فيما اكد الخبير القانوني طارق حرب انه لاعلاقة لقرار رئاسة الجمهورية بشأن الكبيسي بالمرسوم الخاص بتكليف عدنان الزرفي. وقال حرب في بيان تلقته (الزمان) امس انه (لا ربط بين القرار الجمهوري بالغاء مرسوم الكبيسي بالمرسوم الخاص بتكليف الزرفي الخاص بتشكيل الحكومة وذلك لان الموافقة من ديوان الرئاسة على قبول قرار التمييز وطلب الكبيسي الاستقاله المقدم لا أثر على تكليف الزرفي واستمراره في مهمة التكليف)، مشيرا الى ان (المرسوم الجمهوري الخاص بتكليف الزرفي صدر طبقاً للدستور ولم يصدر طبقاً لقرار المحكمه العليا ويكفي في ذلك قراءة مرسوم التكليف وفقا للفقره خامساً من الماده 76من الدستور حيث لم ترد اية اشارة في المرسوم الخاص بتكليف الزرفي الى المحكمة وان المرسوم سيكون امام البرلمان عند التصويت على منح الثقة أو حجبها وهنا نعرف من هي الاغلبية التي ستمنح الثقة أو الاغلبية التي سترفض منحها).

الى / المحكمة الاتحادية العليا – مكتب رئيس المحكمة

م/ إعفاء عضو

تحية طيبة،

اشارة الى كتابكم ذي العدد ٢٢/ت ق/٢٠٢٠ والمؤرخ في ٢٠٢٠/٣/١٦

بدأ على طلب عضو المحكمة السيد (محمد رجب الكبيسي) اعفاءه من عضوية المحكمة لعدم امكانية استمراره كعضو اصيل، واستنادا احكام البند (ثالثاً) من المادة (١) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ واقتران الطلب بموافقتكم.

تقرر سحب المرسوم الجمهوري رقم (٤) في ٢٠٢٠/١/٢٠، واعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/٣/١٦.

لاتخاذ اللازم ... مع التقدير.

الدكتور
مهند حسام الدين
رئيس ديوان رئاسة الجمهورية

صالح يطالب عبد المهدي بإصدار عفو عن السجناء للحد من كورونا

بغداد - الزمان

طالب رئيس الجمهورية برهم صالح، رئيس مجلس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي باصدار عفو عن السجناء وفق شروط بهدف الحد من تفشي وباء كورونا. وقال صالح في رسالة وجهها الى عبد المهدي اطلعت عليها(الزمان) امس إن (العراق وأغلب دول العالم يمر بجائحة كورونا، وإصابة المئات من أبناء بلدنا بهذا الوباء، وبغية الحفاظ على سلامة الجميع والحد من انتشاره، وانسجاما مع إجراءات الدولة بمنع التجوال والتجمهر والتجمعات وإيقاف كافة الإعمال والنشاطات التي تساعد في انتشار وبعد متابعتنا مع الجهات ذات العلاقة لأحوال الموقوفين والمحكومين والمودعين، لوحظ اكتظاظ مراكز الاحتجاز والإيداع بشكل قد يساعد على انتشار المرض بينهم، لذا نقترح اتخاذ الإجراءات القانونية التي تخفض أعدادهم ، ومنها إطلاق السراح بكفالة للموقوفين للجواز القانوني، أو الشمول بالإفراج الشرطي للمحكومين لمن تنطبق عليهم شروط الشمول أو التوصية بالشمول بالعفو الخاص للمحكوم والمودع) .

داعيا الى(إطلاق سراح كافة الموقوفين في مراكز الاحتجاز

برهم صالح

والإيداع ممن قضاياهم قيد التحقيق أو المحاكمة بكفالة مالية ضامنة أو شخصية أو بكفالة موظفين اثنين ضامنة تؤمن حضوره حين الطلب من الجهة المختصة)، على أن (يستثنى من إطلاق السراح بكفالة فيما إذا كان المتهم موقوفًا عن جريمة يعاقب عليها بالإعدام أو جرائم الإرهاب أو جرائم الخطف أو جرائم الفساد المالي والإداري)

وشدد صالح على (ضرورة حسم كافة قضايا الموقوفين أو المحكومين المشمولين بأحكام العفو العام رقم 27 لسنة 2016 والمعروض على لجان العفو القضائية، وقيام مجلس القضاء الأعلى بمتابعة قضايا الموقوفين والإيعاز إلى المحاكم المختصة وقضاة التحقيق بسرعة حسم قضاياهم وإطلاق السراح) داعيا إلى الإسراع غي (تنفيذ القرارات الصادرة بإخلاء سبيل المحكومين الذين أمضوا مدة محكوميتهم ولم ينفذ إخلاء سبيلهم، وإيعاز الجهات المختصة إلى إدارات السجون والمواقف ومراكز التأهيل لإخلاء سبيلهم فورا إن لم يكونوا مطلوبين عن قضايا أخرى).كما طالب بـ (شمول المحكومين الذين أمضوا ثلاثة أرباع المدة بالنسبة للبالغين وثلثيها بالنسبة للأحداث بالإفراج الشرطي).

وأوصى بـ (شمول من أمضى نصف مدة محكوميته بأحكام العفو الخاص إذا كانت جريمته من الجرائم المشمولة بأحكام العفو الخاص، ويستثنى من ذلك ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري وجرائم الخطف). من جهتها اكدت نقابة المحامين العراقيين ضرورة إصدار عفو عام عن السجناء . وقال نقيب المحامين العراقيين ضياء السعدي في بيان تلقته(الزمان) امس أن (النقابة بصدد وضع مذكرة تفصيلية تقدمها الى السلطات الحكومية ذات الاختصاص والعلاقة تأخذ بنظر الاعتبار قوانين العفو السابقة بما يؤمن دورها بالمطالبة بأصدار قانون عفو جديد) .

عمليات بغداد تجري بحثاً عن عناصر داعش قرب الطارمية

إحتجاز 8 آلاف و 845 مخالفاً لقرار حظر التجوال منذ بدء الأزمة

بغداد - الزمان

احتجزت قيادة عمليات بغداد 8 آلاف و 845مخالفا لحظر التجوال منذ بداية الازمة.وقالت القيادة في بيان اطلعت عليه (الزمان) امس إن (القوات الأمنية في قيادة العمليات ومنذ يوم ١٧ آذار ولغاية الثاني من نيسان، تمكنت من القاء القبض على 8845 مخالفا كما حجزت 766 عجلة ودراجة نارية مختلفة حيث بلغ عدد الغرامات 32240 غرامة)، مؤكدة (استمرار القوات الامنية بتطبيق حظر التجول الوقائي وبمهنية عالية حفاظاً على الأهالي)، مشيرا الى ان (القوات الأمنية تواصل متابعتها للمحال التجارية وأسعار المواد الغذائية والخضار، حيث شرعت بحملة واسعة في منطقة الصدرية وعلوة الرشيد)، وتابع ان (الحملة تأتي لمراقبة أسعار هذه المواد ومحاسبة من يحاول رفعها فوق مستواها الاعتيادي خلال أيام حظر التجوال الوقائي). .وضبطت دوريات شرطة نجدة بغداد ادوية غير مرخصة جنوب غربي بغداد. وقال بيان امس ان (دوريات النجدة في حي العامل تمكنت من ضبط شخصين يستقلان سيارة بحوزتهما كمية من الادوية غير المرخصة ضمن تقاطع البياع)، واضاف ان (عملية الضبط جرت اثناء ممارسة أمنية ضمن المنطقة خلال تطبيق فرض حظر التجوال)، من جهة اخرى اجرت قيادة عمليات بغداد عملية بحث وتفتيش عن عناصر من داعش أقدمت على نحر مواطن كان يعمل سابقاً في اللواء ٥٩ التابع للحشد الشعبي جنوبي قضاء الطارمية.ونفذت قيادة قاطع عمليات ديالى للحشد عملية دهم وتفتيش في النفط خانة شرقي المحافظة.وذكر بيان لاعلام الحشد امس ان (قيادة قاطع عمليات ديالى للحشد متمثلة بالألوية الأول و20 و ?23فضلا عن المديريات والمعاونيات التابعة شاركت بتنفيذ عملية في منطقة النفط خانة جنوب خانقين للقضاء على فلول داعش في تلك المنطقة وتأمينها بالكامل). واستشهد واصيب خمسة من أفراد الجيش بانفجار عبوة ناسفة على عجلتهم في قضاء مخمور.وقال بيان لخلية الإعلام الأمني امس ان (مقاتلين إثنين استشهدا وجرح ثلاثه آخرين من الفوج الثالث باللواء ٥١ الفرقة ١٤ اثر انفجار عبوة ناسفة على عجلة كانت تقلهم على الطريق العام في ناحية قراج التابعة لقضاء مخمور خلال التحاقهم الى وحداتهم العسكرية). وأصيب مدني بانفجار عبوة لاصقة على عجلته في محافظة كركوك. وقال مصدر في تصريح امس ان (عبوة لاصقة بعجلة مدنية انفجرت في حي الخضراء بكركوك وتسببت باصابة صاحب العجلة بجروح)،

عملية: قيادة قاطع عمليات ديالى للحشد الشعبي تنفذ عملية دهم وتفتيش في النفط خانة شرق ديالى

الديمقراطي : أسباب فنية وراء تأجيل زيارة الزرفي إلى كردستان

أربيل - فريد حسن

نفى الحزب الديمقراطي الكردستاني امس الجمعة إجراء اجتماعات رسمية بين قادة إقليم كردستان ورئيس الوزراء المكلف، عدنان الزرفي، كاشفاً عن سبب تأجيل الزيارة التي كانت مقررة للأخير إلى أربيل الأسبوع الماضي.

وقالت رئيسة كتلة الحزب في البرلمان الاتحادي فيان صبري إن (أسباباً فنية حالت دون زيارة الزرفي اليالإقليم ، التي كان من المقرر لها أن تتم الأسبوع الماضي).وبشأن التباحث مع الأطراف الكردية حول تشكيل الحكومة، قالت أن (الزرفي لم يجر إلى الآن أي اجتماعات رسمية مع قادة كردستان، باستثناء بعض الاتصالات التي حصلت بينه وبين رئيس إقليم كردستان ورئيس حكومة الإقليم، لتبادل وجهات النظر في ما بينهم) مشددة على أن (منصب رئيس الوزراء يحتاج الى توافق البيت الشيعي أولاً ثم الى الإجماع الوطني لبقية الكتل الأخرى) مضيفه أن (كتلتها ستتشاور مع جميع القوى السياسية بهذا الشأن).

وكان رئيس ديوان رئاسة

فيان صبري

إقليم كردستان فوزي حريري قد اوضح اول امس موقف رئاسة الاقليم من الزرفي بالقول إن (رئيس الاقليم أكد أنه لا مشكلة تتعلق بمسألة التأييد، ومتى ما تمكن الزرفي من تنظيم جلسة لأداء اليمين في مجلس النواب العراقي، فإن إقليم كردستان سيسانده).

وأضاف حريري ان (مسألة تكليف الزرفي منوطة بالأطراف الشيعية، وإقليم كردستان يدرك هذا جيداً، لهذا فإن الأمر الوحيد الذي تريده رئاسة الإقليم هو وحدة كلمة وصف الأطراف الكردية خلال المحادثات).